

٣- الطلاق الرجعي والباطن

● ينقسم الطلاق إلى قسمين :

الأول: الطلاق الرجعي: وهو أن يطلق الزوج امرأته المدخول بها طليقة واحدة، وله مراجعتها ما دامت في العدة، فإن راجعها ثم طلقها الثانية فله مراجعتها ما دامت في العدة، وهي في الحاليتين زوجته ما دامت في العدة، يرثها وترثه، ولها النفقة والسكنى ، ويحرم عليه إمساكها للإضرار بها.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبِنَ أَجَلِهِنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتِدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ، وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ لِيُعْظِرَكُمْ بِهِ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٣١﴾ [البقرة/ ٢٣١].

● أين تعدد المطلقة الرجعية؟

يجب على المطلقة طلاقاً رجعياً - وهي المطلقة طليقة واحدة أو طليقتين بعد الدخول أو الخلوة - أن تبقى وتعتد في بيت زوجها لعله يراجعها، ولا يجوز للزوج إخراجها من بيتها إلا لعذر مبيح. ويستحب لها أن تتزين له ؛ ترغيباً له في مراجعتها.

١- قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفِدْحَةٍ مُنِينَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ، لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوَعِّظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾ [الطلاق/ ١-٣].

٢- وقال الله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمُّوا بِكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فُسَدُّوا فَرْضًا لَكُمْ أُخْرَى ﴿٦﴾ [الطلاق/ ٦].

الثاني: الطلاق البائن: وهو الطلاق الذي تنفصل به الزوجة عن زوجها نهائياً.

وهذا الطلاق قسمان:

الأول: طلاق بائن بينونة صغرى:

وهو الطلاق دون الثلاث، فإذا طلق زوجته كما سبق طليقة واحدة، ثم انتهت عدتها ولم يراجعها، فهذا يسمى طلاقاً بائناً بينونة صغرى.

ومن حقه كغيره أن يتزوجها بعقد ومهر جديدين ولو لم تنكح زوجاً غيره، وكذا لو طلقها الطليقة الثانية، ولم يراجعها في العدة بانت منه، وله نكاحها بعقد ومهر جديدين ولو لم تنكح زوجاً غيره، وكذا المفسوخة من زوجها بعوض أو بدون عوض بائن بينونة صغرى.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٢﴾﴾ [البقرة/ ٢٣٢].

الثاني: طلاق بائن بينونة كبرى:

وهو الطلاق المكمل للثلاث، فإذا طلقها الطليقة الثالثة انفصلت عنه نهائياً، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً شرعياً بنية الدوام، ودخل الثاني بها ووطئها بعد انتهاء عدة الأول.

فإذا طلقها الثاني، وفرغت من العدة، جاز لزوجها الأول نكاحها بعقد ومهر جديدين كغيره.

وإذا شك الزوج في الطلاق أو شرطه فالأصل بقاء النكاح حتى يجزم بزواله.

قال الله تعالى: ﴿الطَّلُوقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٣١﴾﴾ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾﴾ [البقرة/ ٢٢٩-٢٣٠].

● أين تعدد المطلقة البائن ثلاثاً؟

المطلقة ثلاثاً تعدد في بيت أهلها؛ لأنها لا تحل لزوجها، ولا نفقة لها ولا سكنى، ولا تخرج من بيت أهلها إلا لحاجة.

● الأحوال التي يجوز للمرأة فيها طلب الطلاق:

يجوز للمرأة طلب الطلاق أمام القاضي إذا تضررت تضرراً لا تستطيع الحياة في ظله.

والصور التي يجوز للمرأة فيها طلب الطلاق كل ما فيه ضرر أو إضرار بها مثل:

١- إذا قصر الزوج في النفقة.

٢- إذا أضر الزوج بزوجه إضراراً لا يستطيع معه دوام العشرة مثل سبها، أو ضربها، أو إيذاؤها

- بما لا تطيقه، أو إكراهها على منكر ونحو ذلك.
- ٣- إذا تضررت بغيبة زوجها وخافت على نفسها الفتنة.
- ٤- إذا حُبِس زوجها مدة طويلة، وتضررت بفراقه.
- ٥- إذا رأت المرأة بزوجه عيباً مستحكماً كالعقم، أو عدم القدرة على الوطاء، أو مرضاً خطيراً منفراً ونحو ذلك.
- ٦- إذا كان زوجها لا يصلي ونصحته ولم يستجب، أو يغشى الكبائر ولم يتب.
- ٧- إذا كرهت زوجها لتقصيره في الدين، أو كان ديوثاً، أو متهماً في عرضه ونحو ذلك.
- ويحرم على المرأة أن تسأل زوجها طلاقاً صرّتها لتنفرد به، فلا ضرر ولا ضرار في الإسلام.

● متى يصح الطلاق من الزوجة؟

إذا قال الزوج لزوجته: أمرك بيدك، مَلَكت طلاق نفسها ثلاثاً على السنة، إلا أن ينوي الزوج واحدة، فتقول: طَلَّقت نفسي منه، ثم تعتد، فإذا خرجت من العدة ولم يراجعها طَلَّقت منه.

● أنواع البينونة:

بينونة المرأة من زوجها لها ثلاث حالات هي:

بينونة فسخ النكاح بواسطة القاضي .. وبينونة طلاق على عوض وهو الخلع .. وبينونة طلاق تم به العدد، وهو بعد الطلقة الثالثة.

فيقع الطلاق بائناً إذا كان على عوض .. أو كان قبل الدخول .. أو كان مكماً للثلاث.

● حكم الطلاق المعلق:

إذا قال لزوجته: إن ولدتُ ذكراً فأنت طالق، وإن ولدتُ أنثى فأنت طالق، فولدت ذكراً ثم أنثى، طَلَّقت بالأول، ثم بانث بالثاني.

وإذا قال لزوجته: إن حضت فأنت طالق، طَلَّقت بأول حيض متيقن.

● حكم الطلاق في النفاس:

يجوز أن يطلق الرجل زوجته في مدة النفاس؛ لأن براءة رحمها من الحمل متأكدة، ولأن النفاس يُحسب من العدة، فتشعر النفاس في العدة مباشرة، بخلاف الحيض؛ لأنها لا تشعر الحائض في عدتها مباشرة.